جامعة واسط
مجلـــة كليـــة التربيـــة

العـــــدد الثامن والثلاثون
الجزء الأول / شباط /٢٠٢٠

نظرية التعدد الصوتي في البلاغة الجديدة
(اوزفالدو ديكرو أنموذجا)

د. فالح عبد الله شلاهي
جامعة واسط / كلية التربية الاساسية
fshlahi@uowasit.edu.iq

د. مؤيد ال صوينت
الجامعة المستنصرية / كلية الآداب
Dr.moaid79@gmail.com

الملخص:

تنشد هذه الدراسة الاسهام في المجال النظري بـ موضوعة التعدد الصوتي، واتخذت ديكرو أنموذجا لما احدثه من رجاجة القار والسائد في مفهوم التعدد الصوتي، الذي كان لصيقا بـ باختين لمدة زمنية طويلة وانغراسه في المجال الأدبي. إذ عمل ديكرو على سحب هذه الموضوعة الى المجال اللساني فجاء اهتمامه بالتعدد الصوتي داخل نظام اللغة معتمدا على فحص مختلف البنى اللغوية الحاصلة للتعدد الصوتي على مستوى الملفوظات مبتعدا بذلك عن باختين في رؤيته العبر لغوية، فضلا عن الجدة التي أحدثها ديكرو بإدخاله وجهة النظر في مسألة التعدد الصوتي رافضا الحضور الصوتي الشخصي لتحقيق التعدد، وكذلك اماطة اللثام عن الذات المتكلمة التي تنقسم على مستوى الملفوظ الواحد ذاته الى متكلم ومتلفظين. بذلك اسهم في انشاء اصواتية لسانية حجاجية الى جانب الاصواتية الأدبية.

Abstract:

This study seeks the contribution to the theoretical field at the subject of polyphonie. It takes Ducrot as a model in accordance with his movement and development at the polyphonie concept.

This movement is closely related to Bakhtine for a long period of time. Also, it was deeply worked at the literary field. Ducrot is worked to draw this thema to the pragmatic field. So, Ducrot's interest in polyphonie has come into play at the language system. He is examined the various linguistic structures of the polyphonie at the level of the vocals.

Therefore, Ducrot's view is departed from Bakhtine in his linguistic vision as well as the former's novelty. Ducrot is added, at his novelty aspect, the viewpoint at the polyphonie issue via his rejection of the personal presence of the polyphonie to achieve the diversity. So, Ducrot's novelty is the self-talk which is divided at the vocal level of oneself into a speaker and vocalizers. Thus, Ducrot contributes to the establishment of pragmatic polyphonie besides its literary one.

المقدمة:

اجترحت المساراتُ اللسانية بصفتها النقديّة القائمة على المراجعةِ والتخصيبِ المستمر لما هو سائد سقوفَ المألوف والمتوراث من مقولات معرفية متلّت المناط التقليدي بوسمها الموضوع الذي يُفترش كأرضية تتناوشها المناهج اللسانية بالفحصِ والتدليل، ورغم أنّ خطّ المراجعاتِ النقديةِ لم يسلك مسارات مُعبّدة على طول امتداده وتشعّبه لأسبابٍ خارجة عن غايةِ هذا البحثِ ومراجعاته، إلاّ أنّ قيمتها تكمنُ في القدرةِ على تحريكِ السائدِ والقارّ من جهة ،وبثّ هواءٍ مُفعم بالسؤال والبحث عن اجوبة متوالدة من استكشافات غير آبهة بالتقليدي والمتوارث من جهةٍ أخرى، من هنا، يصنّف البحث فيما اصطلح عليه بنظرية التلفظ –ولو على نحو نسبي –ضمن اسار الحاضنة المنفلتة من هيمنة التقليد والخاضعة لارتياضات تطمح الى فك مغاليق ما استحكم من توجهات معرفية متناسلة على امتداد الدراسات التي قاربت اللغة بشقيها النظري والاستعمالي. واللافت في المسارات المتصلة بنظرية التلفظ هو تشعب هذه الصلات وتعددها، فمن رصد تاريخي لانبثاقات هذه التوجه الى محاولة تجميع ما يعنّ من أفكار تنسج سبيكة النظرية مرورا بما ينقدح من تعليلات لما هو سائد وتفسيرات لما هو

متغير من وشائجها، يبقى البحث عن الفرضيات الاكثر تماسكا هو المنوال المهيمن في أذهان رواد هذا التوجه.

ينهمّ مفهوم تعدد الاصوات التلفظي بموضوع التلفظ والاصوات التي يُسمعها في الملفوظات مختصا بها وباحثاً عن مسارات الارتياض التي تساجل القضية التعددية بين واقعية المتكلم وافتراضيته، جاءت بواكير هذه الارتياضات البكر متواشجة مع اسمين هما باختين وديكرو، إذ استعمل الاول مصطلح تعدد الاصوات في عام ١٩٢٩في كتاب حول الابداع عند دوستويفسكي، ساغباً على الجزء الاول منه عنواناً وسمه ب(رواية دوستويفسكي المتعددة الاصوات) ليدمج المفهوم في إطار دراسة الخطاب غير المباشر الحر، منوها بإمكانية الراوي وقدرته على جعل صوت الشخصية يتدخل في الوضعية التلفظية نفسها، اما الثاني، فُيدخل تعدد الاصوات التلفظي في صُلب نظريته اللسانية بشأن أفعال الكلام ومبادئ الحوار، كما يتجلى في تضاعيف مؤلفه (كلمات الخطاب)الصادر ١٩٨٠ إذ يذهب الى إن المعني يكون مسؤولا عن فعل كلامي وتكون الذات هي المسؤولة عن فعلها الكلامي، فإن اطروحته في ضوء ذلك تسمح بتأويل ملفوظ ما، بسماع أصوات متعددة مختلفة عن صوت المتكلم تعبر عن نفسها، أو كما يقول بعض النحاة (تعدد الاصوات)، وهم يعنون كلمات لا ينسبها المتكلم اليه ولكن يضعها، بصورة واضحة أو غير واضحة بين مزدوجتين، وتوحي الفكرة المزبورة بالتداخل البيني الذي استلهمه ديكرو من الافتتاح البدئي الذي قدمه باختين في هذا المجال من جهة، وبين الأجواء الضاجة بالملفوظ والتلفظ ومحاولات الانعتاق من آسار الدراسات النمطية القابعة تحت الضغط التقليدي للجملة وما يحفّ بها من جهة ثانية، فتعدد الأصوات يرتبط ارتباطا متينا بنظرية ديكرو في المقاربة اللسانية للحجاج، ولا يعني هذا أن تكون اعمال ديكرو مستمدة مباشرة من أعمال باختين، فهما على الأصح يطلبان نفس الهدف، وهو التشكيك في وحدة الذات المتكلمة، غير أنهما يفترقان في الجنبة الادبية واللسانية وتصاعد المسلك الآخذ بالتشكل داخل بنية الملفوظ والتعدد الاصواتي الذي ينبني عليه مفهوم هذه النظرية(١).

أُستعير مصطلح تعدد الاصوات من الموسيقى، فهو من المفاهيم المتداولة على نحو مُعتاد في أدبياتها، وجاء ترحيل المصطلح الى حقل الدراسات الادبية ومن ثمّ اللغوية ليحيل على تصورٍ أساس مفاده حمولة النصوص في أغلب الحالات للكثير من وجهات النظر المختلفة، ويستطيع الكاتب أن يُنطق أصواتا عديدة من خلال نصه، من هنا، يوسم تعدد الاصوات بانه من المصطلحات ذات الصبغة البينية، فقد جرى استجلابه من مجال إبداعي إلى حقل معرفي مع منحه بعض السمات الكاشفة عن توظيفه وتأطيره ضمن المجال العام الذي أُستمزج فيه، فقد كان مصطلح تعدد الاصوات

جاريا في العشرينات، وقد أعطاه باختين في كتابه المشهور عن دستويفسكي ١٩٢٩مدى ومعنى جديدين تمام الجدة[٢]، فقد التصق اجتراح هذا المفهوم به التصاقاً وثيقاً، "واشتهر باختين بتطويره لمفهومي الأصواتية والحوارية، فقد أكّد في سياق حديثه عن الأدب الشعبي او الكرنفالي (مقابل ما كان يسميه بالأدب الكلاسيكي الدوغمائي)أن هناك عددا من النصوص وخاصة النصوص الادبية، لا يمكن مقاربتها بشكل ملائم إلا بأن نفترض تعدد الأصوات فيها، فكل نص إنما هو تأليف لكثرة من الأصوات تصدر عنه في آن واحد وتتساكن فيه على نحو تعادلي، أي دون أن يكون لصوت معين امتياز وأفضلية على الاصوات الاخرى يمنحه صفة الحاكمية مقابل هذه الاصوات"[٣].

وهذا المعطى الذي أحاط بالمفهوم، شفعه باختين بجعلية اتخذت من المادة موضوعة النظر حقلا بحثيا راكزا فيما دوّنه في هذا المجال، إذ مثلت المسائل اللسانية والادبية المشغل الأساس لعمل باختين مع ميل ظاهر الى الأدب، وليس في هذا ما يفاجئ، فالمجال المفضل للحوارية عنده هو النص الادبي.

إن الحدود بين الدراسات اللسانية والدراسات الأدبية حدود نفيذة عند باختين، فهو يثير مسألة التعدد الروائي في اللغة الروائية من خلال مسألة التكوثر التواصلي في مستوى اللغة، ويرى أن خاصية اللغة الروائية تكمن في أنها تقدم صورة عن اللغة أكثر منه صورة عن الإنسان، يسمح العمل الروائي للغة بحرية بالغة في خلق عوالمها الذاتية، وهي المجال الاكثر خصوبة في توظيف اللغة لقدراتها التواصلية والإبلاغية والميتا–لغوية وبقية المناخات الآخذة بالصيرورة على المستوى الجمالي والابداعي، من هنا، لم تسلك الحوارية ارخبيلا واحدا، بل اجترحت طرق متنوعة في هذا المضمار، لتظهر الحوارية بطرق شتى في الخطاب الروائي، الأمر الذي يتيح إمكانية وصف المحاولات المستمرة لضبط تمظهراتها على نحو نهائي بانها محاولات تتسم بالنسبية الى حدّ كبير، من هنا، يمكن تجلية هذه التمظهرات على النحو الآتي:

١– من خلال تمثيل التعدد اللهجي في صورة اللهجات المحلية والسجلات الحرفية والعاميات المختلفة.

٢– من خلال البعد (التناصي)، أي من خلال قدرة خطابٍ ما على الارتباط بخطابات اخرى حول الغرض أو على الانفصال عنها.

٣– من خلال البعد(التأويلي) أي من خلال كون عملية الفهم جدلية مشروطة بالجواب الذي تستتبعه.

٤– من خلال البعد (الإنتاجي)أخيراً عبر مختلف صيغ الخطاب المحكي.

تنعكس هذه الابعاد المختلفة في ظواهر دلالية وتركيبية هي وفقاً لـ (باختين) من ميدان الاسلوبية، فتجعل هذه الاعمال، إذن، وحدة الذات المتكلمة موضع طعن.(٤) يدرس باختين في نظريته المسماة (العبر لغوية) كيفية تجلي هذا المبدأ في مستويات النص كافة، "فالعلاقات الحوارية تكون ممكنة ليس فقط بين التعبيرات الكاملة –نسبيا –ولكن التناول الحواري ممكن لأي جزء له قيمته الدلالية داخل هذا التعبير وحتى لأي كلمة بمفردها بشرط أن يتم استيعابها لا على أنها كلمة غير مسندة، بل على أنها علامة دالة على موقف ذي معنى محدد يخص إنسانا آخر"(٥)، مجانبا لباختين وعلى الرغم استلهامه له، فإن يهتم ديكرو بثيمة التعدد الصوتي داخل نظام اللغة، إذ يعمد الى فحص مختلف البنى اللغوية الحاملة للتعدد الصوتي على مستوى الملفوظات، ووفقاً لرؤية ديكرو ونولكه من بعده، ليس من الضروري إسناد وجهتي النظر الى شخصين حقيقيين ليتحقق التعدد الصوتي، فاذا كان باختين يعني ب (التعدد الصوتي)حضوراً نصياً لأصوات خطابية متساوية في الدرجة،ومن بعده اخذت بالتطور على يد اوزبنسكي في المجال الابداعي، فإن ديكرو يدرج وجهات النظر ضمن بنية حركية وإقناعية (٦)، ووفقاً لهذا المعطى، تتنزل مواضعة ديكرو لوجهات النظر ضمن اسار الحاضنة الراعية لمجمل نظريته بشان انغراس الحجاج في بنية اللغة، حتى وان فصّل فيما بعد بثنائيته المعروفة بشان الحجاج بالمعنى العادي والحجاج بالمعنى التقني، فطبيعة التعدد الصوتي المهمورة ضمناً بحدث حركي وظّفت من قبل ديكرو نمطاً يفصح عن تنسيج البنية العامة لفرضيته بشان التداخل بين اللغة والحجاج، غير أن رؤية باختين عن الاصواتية ومعالجته لهذه الظاهرة الخطابية المتميزة، وإن أسهم فعلا في زعزعة النظرة الواحدية للمتكلم التي أخذت مكان الصدارة لمدة زمنية طويلة في مجال النظرية الادبية، إلا ان هذا الحديث ظلّ– كما يشير ديكرو– مقصوراً على متواليات الأقوال، وذلك نتيجة ارتباطه بحدود المجال الأدبي، ومن ثم لم تتح الفرصة لامتحان فرضية الواحدية في الملفوظ الواحد، إن هذه المهمة هي التي سيوجه اليها ديكرو عنايته في بعض من أبحاثه جمعها معدلة ومنقحة في الفصل الثامن من كتابة (القول والمقول)المنشور ١٩٨٤ثم عاد إليها موضحاً ومشيداً في مقال موسوم ب(بعض الامور التي تجعل من المشروع الميز بين المتكلمين والمتلفظين) وهو المقال الذي حاول فيه الدفاع عن تمييزه بين (المتلفظين) و(والمتكلمين)في نظريته الاصواتية رداً منه على الاصواتيين الاسكندنافيين(٧).

قدم ديكرو بضميمية التوجه الحجاجي اللساني الذي ارتبط به على نحو وشيج الصلة، مراجعات ضافية وقوية فيما يتعلق بمفهوم المتكلم، فقد اتسم التصور الذي تجلببت به هذه المدرسة بوثاقة شديدة الارتباط بأدبيات فلسفة اللغة الانجلو امريكية، لا سيما أبحاث ستراوسن وأوستين وسيرل، فما فتىء

ديكرو بالتصريح أن أعمال هؤلاء كانت تشكّل أساس جميع أبحاثه، بل هدفه كان مجرد تطبيق أفكار هذا التوجه في ميدان اللسانيات، الا أن ثمة تحول سنشهده مع مطلع الثمانينات يسعى بجهد الى مراجعة هذا الارتهان الجامد للإرث الأنجلو اميركي، وبداية العمل على بلورة تصور جديد يتم فيه استبدال مفهوم الفعل التكلمي بمفهوم الاصواتية، والقول ب(وحدة المتكلم) كان من المسلمات الاساسية التي استقرت لمدة طويلة في المدارس اللسانية برمتها بدءاً من اللسانيات المقارنة، ومرورا بالنماذج المختلفة للسانيات البنيوية ووصولاً إلى اللسانيات التوليدية وتوجهات فلسفة اللغة لاسيما نظرية أفعال الكلام على وجه الخصوص، فقد كان جميع الدراسين ضمن هذه التوجهات يلجؤون الى فرضية مسبقة أن كل ملفوظ له لافظ واحد لا أكثر، بل إن ديكرو يشير إلى أنّ هذه الفرضية لم تحظ بالعناية الاجرائية أو التطبيقية وحتى بالصياغة النظرية التي يسمح بتمثلها العلمي بالوجه الذي يفتح الباب لإمكانية مراجعتها إذا اقتضى الأمر، لأن هذه التوجهات كانت تعتقد أن الأمر يتعلق ببديهية لا تتعلق للتشكيك فيها. غير ان الجديد في هذا المنوال، إن هذه المسلمة التي تربعت على صرح الدرس اللساني القديم والحديث كانت محطّ مراجعة ومساءلة من قبل ديكرو في أبحاثه المتأخرة نسبيا مستوحيا من الاسهام الذي تقدم به الناقد الادبي واللساني الروسي ميخائيل باختين خلال ثلاثينيات القرن العشرين(٨). ولعل الجدة تكمن في رؤية ديكرو أن الذات المتكلمة تنقسم على مستوى الملفوظ الواحد ذاته الى متكلم ومتلفظين، صحيح أنه في ذلك متأثر بأعمال ج جينيت الذي ميز بين من يرى و(من يتكلم)، غير ان ديكرو استجلب ما قدمه باختين في مجال السرد والنظرية الادبية الى خانة اللسانيات وحاضنة الملفوظية "لقد حاول ديكرو (وانسكومبر ايضا)ان يقوم بإدماج نسقي لمفهوم الأصواتية في اللسانيات، وخصوصا الحجاجيات اللسانية عبر الكشف الملموس المعزز بالأمثلة والشواهد عن مظاهر التمفصل بين هذا المفهوم ومفهوم الحجاجية، وهو بهذا العمل ساهم في بروز أصواتية جديدة لسانية الى جانب الأصواتية الأدبية، أو بعبارة الباحثة الفرنسية ماريون كاريل إصواتية دلالية الى جانب الأصواتية البينصية"(٩).

وبوحي واستلهام من هذه الاعمال، أدخل ديكرو تمييزا مشابها بين المتكلم والمتلفظين "فالمتكلم هو من يكون –حسب الخطاب– مسؤولا عن التلفظ ويترك آثارا في ملفوظه كضمائر المتكلم مثلا، وفي استطاعة المتكلم أن يعرض علينا متلفظين يمثلون وجهات نظر مختلفة، وبإمكانه ان يرتبط ببعض المتلفظين في الوقت الذي ينفصل فيه عن اخرين، ومن المهم أن نلاحظ أن كل هذه (الكائنات الخطابية) كائنات مجردة، والعلاقة بالكائن الحقيقي لا تهم ديكرو، وهكذا فإن نحن استطعنا أن نقرأ على زجاجة عصير غلال: أشربُ بدون سكر، فإن العصير هو المتكلم في هذا الملفوظ"(١٠). وقد

أتاح مفهوم (الاصواتية اللسانية) الكشف عن الآليات اللغوية "التي تدرج بواسطتها في الملفوظ أصوات أخرى غير صوت المتكلم في زمن التلفظ، ميز فيها المتكلم من المتلفظين وما يسند الى كل منهم من مسؤوليات كفالة التلفظ، فبعد ملاحظته لاستعمال الآليات اللغوية المختلفة الخطاب المستحضر، والنفي على سبيل المثال) لمشهدة مختلف الأصوات نقض ديكرو فكرة واحدية المتكلم، وتبعه –بعد ذلك–فريق من اللسانيين الاسكندنافيين، معتمدا على مفاهيمه حول الاصواتية، فطور ما يعرف بالنظرية الاسكندنافية للأصواتية اللسانيةالفريق يتكون من: نولكه، وفلوتوم، ونورن"(١١).

لا يتحدث باختين وديكرو عن الشيء نفسه عندما يستعملان كلمة تعدد الأصوات، لكن هدفهما – مع ذلك – واحد، وهو إعادة النظر في فردانية الذات المتكلمة، لنذكّر أن التلفظ بالنسبة لديكرو هو الحدث التأريخي الذي يشكله ظهور ملفوظ ما (إنه واقع ملموس) يتميز عن الجملة التي هي كيان قواعدي مجرد، فنظريته التلفظية تندرج في إطار الدلالة اللغوية، أي أنه إذا كان للجملة دلالة، فإن للملفوظ معنى، أي الوصف الذي يقدمه عن تلفظه، ويوضح ديكرو أن الذات المتكلمة تضم في الواقع ثلاثة مكونات مختلفة: الذات المتكلِّمة، بمعنى الكلمة، أي فردا ينتمي الى العالم، والمتكلم المسؤول عن التلفظ أمام مخاطبه، والمتلفظ المسؤول عن الافعال الكلامية، أي التأثيرات التي تستهدف متلقيه، ففي الملفوظ (سيحافظ على النظام مهما كلف الامر)على سبيل المثال، حيث المتكلم وزير، والمخاطبون مواطنون، يكون المخاطبون مواطنين صالحين إذا كان الفعل الإنجازي ضمانة، ويكون مواطنين سيئين اذا تعلق الامر بتهديد، فهناك، أذن، نوعان من المتلقين لهذا الملفوظ، نلاحظ ان هذه الطريقة لتصور انتاج الملفوظات قريبة جدا مما يسميه بالي (صيغة) فالذات المتكلمة تخص نفسها بوجهات نظر متعددة تتوقف على استعداداتها النفسية، يجب، اذن ان نعترف كما يشير الى ذلك لارشي، أن الأب الحقيقي لديكرو في نظرية تعدد الاصوات هو بالي في ما يتعلق بمحتوى المفهوم، حتى وان كان أول من استعمل هذه الكلمة هو باختين(١٢)، في حين نجد "الميز بين المتكلم والمتلفظ يصير أوضح كذلك حين نسترشد بنظرية الحكي كما صاغها جيرار جينيت في كتابه المنشور سنة ١٩٧٢، فهذه النظرية تتوافق من جوانب عديدة مع التصور الذي عرضه ديكرو في نظريته الاصواتية، لقد ميز جينيت في نظريته حول الحكي بين مستويين في السرد، فهناك الكاتب وهناك السارد، وهو التقابل الذي يتوافق كثيرا مع المقابلة التي يقيمها ديكرو بين المتكلم والمتلفظ" (١٣).

إن الفترة الزمنية التي تعود اليها أعمال ديكرو عن تعدد الأصوات إلى أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات، أما جذور النظرية نفسها فقد عرضت في ثلاث مقالات رئيسة، وقد لحقتها بين أول هذه الأعمال وآخرها بعض التغيرات، يبدأ ديكرو مقاله الأول عن تعدد الأصوات بمقاربة جديدة هي بتمييز

الجملة من القول، أما الجملة هي كيان مجرد عبارة عن مجموعة من المفردات مؤلفة وفق قواعد النحو، وأما القول فهو عبارة عن إلقاء قولي مخصوص للجملة، فيجري الحديث في اصطلاح ديكرو عن دلالة الجملة ومعنى القول، وينظر ديكرو في الحالة التي يستحيل فيها أن نستخلص من دلالة الجملة على نحو ما تصورها اللسانيون، المعنى الذي نعيّنه للقول، والحق أن دلالة الجملة في التقليد اللساني إنما هو (المعنى الحرفي)، وتدل عبارة المعنى الحرفي على ما يبقى ثابتاً من الجملة بين تحققٍ وآخر، إن إمكانية ألّا يُستنتج معنى القول من دلالة الجملة قد قاد ديكرو إلى الكثير من وجوه التجديد النظري[١٤]، وخلافا لكثير من المصطلحات اللسانية والنقدية المعاصرة، يحظى مصطلح التعدد الصوتي أو تعدد الأصوات كترجمة لpolyphonie بما يشبه الاجماع لدى الباحثين العرب، باستثناء الذي استعمل إلى جانب المصطلحين المذكورين، مصطلح الإصواتية[١٥].

وتبدو النقود التي قدُّمت بشان التصور الواحدي هي المحرك الاساس لبروز الإصواتية اللسانية، فماهي الاستفهامات والمشاكل التي ينطوي عليها القول بوحدانية الذات الناطقة ؟ أي إرجاع الملفوظ إلى شخص واحد تعود إليه مسؤولية ما جاء في هذا الملفوظ؟ نلاحظ مما تقدم أن هذه الاطروحة تحمل في طياتها مجموعة من الخصائص والمميزات التي تحملها الذات الناطقة، وهذه الخصائص التي حددها ديكرو، لخصها رشيد الراضي بما يأتي:

١- إن الأنا الناطقة هي المسؤولة عن مجمل الفاعلية النفسية الفيزيولوجية الداخلية التي يتطلبها إنتاج الملفوظ، فإذا قلنا إن زيدا هو صاحب الملفوظ (العلم نور)الوارد في زمان ومكان معينين، فإننا نكون بهذا قد أسندنا لزيد العمل العضلي الذي يمنح الكلمات (العلم نور) مسموعيتها، وكذلك نكون قد أسندنا لزيدٍ الفاعلية الذهنية التي تمثل أساس هذا الفعل العضلي، وتتمثل هذه الفاعلية الذهنية في أمور متعددة، منها بناء حكم معين واختيار الكلمات وتطبيق القواعد التركيبية.

٢-إن الأنا الناطقة هي التي تنجز الأفعال الكلامية المتحققة عبر إنتاج الملفوظ، وهي مرجعها وأصلها الذي عنه صدرت، فبالنسبة إلى الأفعال التكلمية مثل الأمر والنهي والمدح والذم...فهذه الذوات هي التي تأمر وتنهى وتمدح وتذم، فحين تصدر مثل ملفوظ (العلم نور)هي عينها من صرح بنورية العلم (أي صاحبة الفعل التكلمي) وهذا يعني أن منتج الملفوظ هو شخص واحد (مرت عبره الأفعال الكلامية) بل سنجد الأمر إلى حدّ الادعاء بأنه من باب المسلمات أن كل ملفوظ يؤدي فعلاً تكلمياً واحداً لا أكثر.

٣-ثمة خاصية ثالثة يجري إسنادها إلى الأنا الناطقة، وهي المعنية بمخصِّصات الضمير المنفصل (أنا)الذي يرد في الملفوظ حين يتعلق هذا الملفوظ بالإشارة إلى كائنات غير لغوية، بحيث تصير الأنا الناطقة الضامنة للدعاوى المعبر عنها بأفعال يكون الفاعل فيها (انا) وهي مالك الأشياء المقصودة بياء النسب (مالي، كتبي...) وهي الموجودة في المكان المسمّى(هنا)، وبالجملة سيتم التسليم بأن هذا المشار إليه بالضمير المنفصل (أنا)هو في آن واحد منتج الملفوظ وذاك الملفوظ وذاك الشخص الذي يعبّر الملفوظ عن مقاصده، أي وعوده وأوامره وتصريحاته[١٦]، وقد لخص باحث معاصر خصائص المتكلم الواحد بحسب ديكرو بخصائصٍ ثلاث:

أ-فهو يتكفل بالنشاط النفسي العضوي المرفق لإنتاج القول (أي بعبارة أخرى وبحسب ما فهمنا عن ديكرو العمل القولي في المعنى الاوستيني).

ب-وهو منبع الأعمال اللا قولية المتحققة في الأقوال.

ج-وهو كاشف ضمير المتكلم في القول وبه ترتبط المبهمات الدالة على الزمان(الان..)أو المكان (هنا...)[١٧]

وما يهمنا نحن في عملنا من مقترحات ديكرو هو التمييز بين:

أ-المتكلم الحقيقي الفعلي الموجود خارج القول والمتكلم الموجود في الخطاب.

ب-المتكلم (عموما) ووجهة نظر غيره (او ما اصطلحنا عليه أعلاه بالقائل).

فالتمييز (أ)إضافة الى ما وضحه ديكرو من خلال أدلته الاجرائية، وعلى الرغم من صعوبة الأخذ به لبادىء النظر لاسيما في مقام المشافهة يمكن عمليا أن يكشف لنا ظواهر متعددة واستراتيجيات في التخاطب كثيرة من قبيل التمييز بين اعتقاد المتكلم الواقعي أو الحقيقي، واعتقاد المتكلم في الخطاب عند مجانبته للصدق، ومن قبيل التمييز بين العمل الذي يقصد المتكلم إلى انجازه بقول ما والعمل المنجز لغويا في ذلك القول ومن قبل اليقين الذي يصدر عنه المتكلم وما يوهم به في كلامه من أنه يصدر عن اعتقاد شك (حالة قولك لشخص تعرف أنه مخطئ: لعلك مخطئ فراجع نفسك) وربما حالات من قبيل التضمين والاقتباس.

أما التمييز(ب) فهو أقلّ وطأة من الأول. فلئن كان التمييز بين المتكلم الحقيقي والمتكلم في الخطاب اعتمادا على التمييز بين ما يدل عليه معنى الجملة وما يدل عليه المعنى المراد بتلك الجملة في مقام بعينه، فإن التمييز الثاني يعتمد الحدس ومعرفة مختلف مكونات الخطاب وتسلسلها والاقتضاءات التي توضع في النصوص فتصبح بانية لما بعدها من أقوال يبرز ذلك في كشف ديكرو للأسطر الأولى من كتاب التربية العاطفية لستاندال[١٨].

ولا تنفصل مسودات هذه النقود عن الطابع الكلياني لنظرية ديكرو في الخطاب وما يسوره من قوانين، فاسترجاع الذاكرة المعرفية يضيء بشكلٍ لا لبس فيه مناح متعددة رازها ديكرو من أجل اختزال ما قدمه السابقون بشان العلاقة بين الأقوال ومناخات تشكلها، يتبدى ما تقدم من طبيعة التأكيد الذي بثّه ديكرو بشأن العلاقة بين المتلفظ والمتكلم وبيان الحدود الحاسمة في هذه الجزئية على وجه التحديد، فأفضى "التفكير في علاقة الخطاب بالتصور القائم على مفهوم تعدد الأصوات إلى بلورة ما يسميه ديكرو تصورا(بوليفونيا) للقول نجم عنه بحث في وضعية منشيء الخطاب ومختلف مستوياته وهو ما أدى الى إقامة الفرق بين المتكلم والمتلفظ "ومن خلال هذا التفريق تتأسس مستويات المنشئ للخطاب ويتأسس الوعي بأن المتكلم ليس وحده المسؤول عما يقوله وأن المقول لا يتضمن ضرورة وجهة نظر المتلفظ بالكلام"[١٩] والحديث عن مصدر التلفظ كما يؤشر إليه معنى الملفوظ هو النقطة التي تندرج ضمنها الدعوى الاساسية التي ينتصب ديكرو للدفاع عنها في هذا المقام ويتعلق الأمر بوجوب التمييز في هذه الذوات الفاعلة أي تلك التي تقوم بدور الفاعل في الفاعلية التلفظية بين نمطين على الأقل من الأشخاص وهم المتلفظون والمتكلمون، فما المقصود بالمتكلم وما المقصود بالمتلفظ بحسب ديكرو؟

-في مفهوم المتكلم

في تعريفه لماهية هذا المفهوم يشير ديكرو الى "أن المتكلم هو الشخص الذي يَرِد في الخطاب باعتباره المسؤول عن الملفوظ (مع التأكيد أن هذا الأمر يظهر في معنى الملفوظ ذاته) أي باعتباره شخصا ينبغي ان تُنسب اليه مسؤولية هذا الملفوظ ، فإليه يحيل الضمير (أنا) وسائر العلامات الاخرى المرتبطة به. إن تمثل مفهوم المتكلم على هذا النحو يتيح لنا تمييز صوتي ناتج عن نوع من

التمايز بينه وبين الناطق الواقعي من جهة، ومن جهة أخرى عن تمايز داخلي بين وجهين من الاوجه التي يتبدى بها المتكلم داخل الخطاب"[٢٠] إذا كان لابدّ حسب ديكرو من اطراح مسلمة وحدة الذات المتكلمة وكان يدمج من أجل ذلك كيانات متعددة، فلابد من ملاحظة أن هذه الكيانات تناسب كائنات نظرية لا أفرادا موجودين في العالم، فديكرو يقيم بناء على هذا حاجزا غير نفيذ بين الذات المتكلمة أي الفرد الماثل في العالم الذي يتلفظ بالقول والمتكلم والقائلين الذين يظلون كائنات نظرية لا تتجسم، غير أن نظرية تعدد الأصوات مفيدة من ناحية أخرى وهي التمييز بين المتكلم الواقعي والمتكلم في الخطاب، فنحن بقدر ما نسلم بهذا التمييز ما دام القصد منه التمييز منهجيا بين الدلالة النظامية للكلام ودلالته المقامية الخصوصية فإننا نعدّه تمييزا يفكّ الترابط بين النظام والإنجاز ولكنه لا يعيد ربط الصلة بينهما بحيث يستطيع التمييز بين متكلم واقعي ومتكلم واقعي آخر فيصبح الكلام كلام اشباح ونسميهم (المتلفظين)ينطق المتكلم الواقعي التاريخي على ألسنتها، لذلك تبدو لنا العلاقة بينهما عموما من باب العلاقة بين (المعنى)الذي يدل عليه ظاهر اللفظ و(ومعنى المعنى)الذي يستدل عليه من ظاهر اللفظ. فالمسألة الفاصلة بين (أصل المعنى) في الكلام والخصوصيات التي تُراعى فيه بما فيها من انفتاح على مقتضى الحال مسافة يُفسّرها أن معنى اللفظ وأصل المعنى هو ما يقوله المتكلم اللغوي على لسان المتكلم الواقعي أما معنى المعنى ومناسبات الحال فهي للمتكلم الواقعي وحده بها يدل على مقاصده وأغراضه وتصوراته المقامية عن المخاطب وأحواله وعن نفسه وأحوالها وعن المقام الذي يتكلم فيه[٢١]، ويُعدّ هذا التفريق أول صورة من صور "الإصواتية أو التعدد الصوتي ما يمكن أن نلمحه من تمايز بين المتكلم (شخص الخطاب) والناطق (الشخص الواقعي)أو المنتج الفعلي للملفوظ. فالمتكلم يمكن أن يكون متميزا عن الناطق الواقعي (الفيزيائي)بهذا الملفوظ، وإن كان الملاحظ في الغالب وجود تطابق بينهما في الخطاب الشفوي، ولتوضيح هذا التمايز ننظر في المثال الآتي الذي يورده ديكرو في كتابه القول والمقول:

لنتصور طفلا أحضر إلى البيت منشورا مدرسيا وقد كُتب فيه :(أنا الموقع أسفله (فلان بن فلان)أسمح لابني أن (كذا وكذا)

توقيع

إن ما يقوم به الوالد في هذه الحالة هو كتابة اسمه والتوقيع تحته، وذلك بالرغم من أنه ليس الكاتب الواقعي للنص، فكاتبه شخص قد يتعذر تعيينه (مدير المؤسسة أو سكرتيره أو إدارة التعليم الوطني ..الخ) ومع ذلك فبمجرد ما يضع الوالد توقيعه يصير في حكم صاحب هذا الملفوظ والمسؤول عنه، ويتماهى مع المنجز الفعلي الواقعي لهذا الملفوظ، فيصير هو ذاته الشخص المشار إليه بعلامات الضمير (أنا) أي ذلك الذي يسمح لابنه بفعل هذا الشيء او ذاك مما هو مذكور في المنشور، ويحق بمقتضى ذلك لإدارة المؤسسة أن تقول له: لقد بعثت لنا ورقة بكذا أو :لقد أجزت لابنك أن يفعل كذا، وقريب من هذا المثال أيضا ما يسمى بالقسم الرسمي الذي يكون عبارة عن ترداد لصيغة موضوعة سلفا من قبل شخص غير محدد...الأمر ذاته يقال عن (الشهادة)عند المسلمين، فصيغتها معروفة سلفا، لكن ما إن ينطق بها من أراد الدخول في الاسلام، حتى يصير معنيا بمضمونها ومتحملا لمقتضياتها، وإن لم يكن له دخل في وضع هذه الصيغة بصورتها المعلومة"[٢٢]. استعمل ديكرو، وهو يقعد مفاهيم نظرية، اصطلاحات تحيل إلى حاسة السمع، مثل الصوت وأصواتية، وهي اصطلاحات ينبغي أن تؤخذ في دلالتها المجازية، لأنه لا يسعى إلى نقض فكرة"واحدية الذات المتكلمة" باعتبارها ذاتاً حقيقية "اختبارية" فقد مر بنا فيما تقدم، أن هذا الباحث لا يهتم إطلاقاً بالإنجاز الفعلي للملفوظات، بل يركز على التلفظ كما يظهر حين ننظر إليه كناتج للدلالة، وهو المطلب الذي يتوخى ديكرو الوصول اليه، من ثم فهو يشكل على الفكرة القائلة بمطابقة الذات المتكلمة للمتكلم، باعتبار أن هذا الأخير لا يقدم وهو السبب الذي نفسه دائماً كمسؤول على مجمل المحتوى الدلالي للملفوظ، من أجله لا تتكشف (بنية تعدد الأصوات) بدراسة تأويلات الملفوظات أو استعمالاتها الممكنة ولكن فقط بفحص النصوص (المصاحبة) التي من شأن هذه أن تندمج فيها، وبالمقابل توفر بنية تعدد الأصوات تعليمات تتصل بتأويل ملفوظ الجملة، أو بصفة، فالأصوات من منظور هذه الإصواتية لا تكون أدق بتأويلات الملفوظ الممكنة بالضرورة صدى لملفوظات أنجزت فعلاً في الواقع، أنما هي مجرد بناءات لغوية[٢٣]. وترتبط الآثار المترتبة عن تعدد المتكلمين ارتباطا وثيقا بوجهات النظر المعروضة في الخطاب، منسرحة مع طبيعة العرض المقدم من قبل الباث الذي يشكل خطاباً منسوجاً عن طريق حياكة لأصوات متعددة تبدو نسيجا متناغما في شكل مصفوفات لغوية قابلة للفحص والاختبار وهكذا،

فقد ميز ديكرو "بين المتكلم والمتلفظين، فالمتكلم هو من يكون حسب الخطاب، مسؤولا عن التلفظ ويترك آثارا في ملفوظه كضمائر المتكلم مثلا، وفي استطاعة المتكلم أن يعرض علينا متلفظين يمثلون وجهات نظر مختلفة، وبإمكانه أن يرتبط ببعض المتلفظين في الوقت الذي ينفصل فيه عن آخرين"(٢٤).

وعلى وفق ذلك وتأسيسا لتلك النتيجة يسعى ديكرو للوصول الى الأمور الآتية: إذا كانت الاشارات العائدة على الأنا المتكلمة (الضمير المنفصل (أنا) ياء النسب ... الخ)هي التي تدل على تبعية التلفظ لمتكلم بعينه، بحيث ينصهر هذا المتكلم مع الشخص الذي تحيل اليه هذه الاشارات (أو بعبارة أبلغ يَحُلُّ فيه) فإنه من المتوقع أن يحتمل الملفوظ الواحد متكلمين اثنين، فقد يتضمن الملفوظ الواحد اشارتين تعودان على ذاتين متكلمين متمايزتين. ولننظر في المثال الاتي الذي يعد صورة من صور الخطاب المباشر:

-زيد: (قال لي عمرو سآتي)

لا يمكننا في هذا المثال -بحسب ديكرو -الحديث عن ملفوظين متتابعين وإلا اضطررنا إلى تقطيعهما بصورة مربكة لا تحترم الاستقلالية التي تعد ركنا من اركان الملفوظ عند ديكرو، فلو أخذنا مثلا الفقرة (قال لي عمرو) بمفردها نجدها تخل بهذا المقتضى، والنتيجة أننا نكون ملزمين للقبول بأن الأمر يتعلق بملفوظ واحد يتضمن (أو يعرض)متكلمَين مختلفين، المتكلم الأول ينصهر مع زيد، والثاني ينصهر مع عمرو.

ويمكن رصد أمثلة كثيرة من الخطاب المباشر في اللغة العربية من خلال تصفح نصوص القران الكريم مثلاً، فمن ذلك قوله تعالى((قال ياقوم اتبعوا المرسلين))(يس١٣) فهذا المقطع من سورة يس يحكي عن قوم يس حيث جاءهم من اقصى المدينة رجل يسعى وكان مما خاطبهم به هذا الكلام (يا قوم اتبعوا المرسلين)أي دعاهم إلى اتباع المرسلين، فالواضح هنا أن المتكلم الاول وهو الله سبحانه وتعالى يضع في خطابه (القران الكريم) متكلما آخرا وهو الرجل الذي جاء من أقصى المدينة يسعى، ويُلاك على لسانه هذه الدعوة (اتبعوا المرسلين) وقد صيغ ذلك بأسلوب الخطاب المباشر، ومما يُستنتج من السياق أن الباث الأول يندمج مع هذا الرجل (المتكلم الثاني)، لأن هذه الدعوة هي ذاتها

مقصودة منه، أي تحظى بتزكيته ومساندته ودعمه وهذا ما يسمح بوسم هذا الضرب من الأصواتية بما يمكن الاصطلاح علية اصواتية تساندية[٢٥].

واذا كان معنى القول تمثيلاً لإلقائه القولي، فإن هذا التمثيل يبدأ من علامات الشخص الاول (أي المتكلم الاول) فهذه العلامات تدل باستثناء ما يكون منها في الخطاب المحكي في الأسلوب المباشر على المتكلم.

إن المتكلم هو المسؤول إذن عن القاء القول ويقابله المخاطب، وهو الذي يقع عليه إلقاء القول من ناحية، وهذه المقابلة هي لتقريب الصورة، ومن ناحية أخرى، فإن نشاط المتكلم يظهر بمنطق الخالق لبعض الاثار المرتبطة بالأعمال المتضمنة في القول التي يزجيها وينجزها، ويدرج ديكرو من أجل تفسير الاعمال المتضمنة في القول ثنائيا جديدا من الكائنات النظرية هما القائل المسؤول عن الأعمال في القول، والمتقبل المتجهة إليه الأعمال المتضمنة في القول. ومنذئذ فإنه من الممكن القبول جمعا من الأصوات هي أصوات القائلين تعبر عن نفسها في نفس الخطاب لا بل في نفس القول أي إن الأمر تعدد الأصوات ولا يمكن ان يُختصر أبداً –بحسب ديكرو– في مجرد خطاب محكي[٢٦]. إن العلاقة بين المتلفظ والمتكلم –حسب ديكرو–شبيهة بتلك العلاقة الموجودة في النصوص التمثيلية(خصوصا المسرحية) بين الشخصية والكاتب، فالكاتب في هذه النصوص يقوم بدور المخرج للشخصيات التي يرسمها في النص نظريا، والتي تؤدي دورا اجرائيا على خشبة المسرح والتي تمارس افعالا مزدوجة لسانية وغير لسانية، والكاتب يتفنن في التعبير عن آرائه ومواقفه عبر تقنيات متنوعة تستنطق الشخصيات وتجعلها تتكلم كلاماً معيناً وتتصرف بصورة محددة تفيد مقصود الكاتب، الأمر نفسه يصح بالنسبة إلى المتكلم المسؤول عن الملفوظ، فهو يقوم بتوظيف الملفوظ، ليخلق عددا مزدحما من المتلفظين، ويقوم بتنظيم وجهات نظرهم ومواقفهم، ويمكنه أن (يُمَرِّرُ)موقفه الشخصي أو الايديولوجيا التي يحملها، إما من خلال حلوله في هذا المتلفظ أو ذاك، فيفعّله ويبث فيه صوته ويجعله ممثلا له ونائبا عنه، بحيث يكون المتلفظ في هذه الحالة (حيويا) وقد يكتفي بما يولد عن ظهور المتلفظين في حد ذاته، حيث يكون ذلك وحده حاملا لدلالات تفيد مراده دونما حاجة للتماهي مع هؤلاء المتلفظين[٢٧].

وعلى وفق ذلك يخلص ديكرو الى نتيجة مفادها أنه من الممكن أن ملفوظا أُسند بتمامه إلى متكلم أول (لدينا في المثال قال لي عمرو سآتي وقد أسند بتمامه إلى زيد)أن يُسند جزء منه مع ذلك إلى متكلم ثان(لدينا في المثال الجزء(سآتي) وقد أُسند الى عمرو) إذ يصح القول إن الملفوظ أعلاه يتضمن صورتين صوتيتين صورة لزيد وأخرى لعمرو، أي إننا أمام وضع يمكن الاصطلاح عليه بالازدواجية التلفظية، إن هذه الازدواجية التلفظية هي التي تكشف لنا ظواهر خِطابية أخرى من قبيل:

-الصدى المحاكي، ومثاله:

أ-أنا مريض

ب-أنا مريض، لا تظنن أنك ستثير شفقتي بقولك هذا

-الخطاب المتخيل، ومثاله: إذا قال لي زيد سأنصرف، سأقول له صاحبتك السلامة ومنه قوله تعالى (واذا قيل لهم امنوا كما امن الناس قالوا أنؤمن كما آمن السفهاء)البقرة ١٣بافتراض الطبيعة التخيلية لهذا القول، بمعنى (لو فُرض أن قيل لهم ... سيقولون ردا على ذلك ....).

-صيغة المساءلة المتكونة من زوج سؤال/جواب في النصوص ذات الطبيعة التمثيلية المسرحية، وشبيه بهذا ما نجده في سورة البقرة من القران الكريم، إذ يدور الحوار بين موسى وقومه من بني اسرائيل حول ذبح البقرة.

-الكلام بالنيابة، ومثاله أن يقرأ الناطق باسم زعيم أو رئيس أو ممثلا لبلد خطاباً فيكون قوله في مجمله متضمناً تارة ضمائر تُحيل عليه هو، وتارة أخرى على هذا الزعيم أو الرئيس أو الممثل أو البلد الذي ينتمي اليه، ويمكن ان نحلل المقطع الآتي من المثال السابق من سورة البقرة (قال انه يقول إنها بقرة) بوصفه كلاما بالنيابة، لأن موسى ينوب هنا عن الله في نقل توجيهاته لبني اسرائيل في ما يخصّ ذبح البقرة، فالضمير الوارد في الفعل (قال) يعود على موسى ،أما الضمير الوارد في الفعل (يقول) فيعود على الله (قال موسى إن الله يقول ...))[٢٨].

المتكلم الفعلي والمتكلم العالمي

بعدما تمّ التمييز بين المتكلم (شخص الخطاب) والناطق (الشخص الواقعي) يرى ديكرو التمييز في المتكلم نفسه بين من سمّاه(المتكلم بما هو متكلم)أو قلْ (المتكلم الفعلي) ونرمز إليه ب(كا) و(المتكلم

بما هو شخص من العالم)أو قلْ (المتكلم العالمي) ونرمز إليه ب(عا)ف(كا) هو المسؤول عن التلفظ، أي الذي يتقلد هذا الفعل ويتبناه ويتحمل مسؤوليته أي الصوت الناطق بالنص الذي يتبدى الينا منذ الوهلة الأولى، بحيث ننظر فيه باعتبار هذه الخاصية المتمثلة في كونه المصدر الذي يصدر عنه الملفوظ، مع التأكيد دائما أنهما معاً يعدان شخصين من الخطاب يندرجان ضمن معنى الملفوظ، وذلك بالوجه الذي لا يجعلنا مرة أخرى نخلط بينهما وبين الذات الناطقة التي يمكن الحديث عنها أثناء تمثلنا الخارجي للكلام وليس ضمن اشتغالنا على الملفوظ، ولتوضيح هذا الفرق بين (كا) و(عا) يورد ديكرو بعض الأمثلة، نذكر منها صيغ التمني، ولننظر في صورتيهما الآتيين:

-أتمنى أن تنجح في الامتحان.

-ليتك تنجح في الامتحان.

يجد ديكرو أن الفعل الوارد في الصيغة الأولى (اتمنى)هو من قبيل الأفعال التقريرية النفسية، واذا صح القول انشائية عاطفية، تمت وانشأت من قبل (كا) المتكلم العالمي،ومن ثمّ، فإن الفاعل فيه (همزة المتكلم في المثال) يحيل على (عا)، ومعنى ذلك أننا حين ننجز التمني في هذه العبارة، فإننا لا ننجزه بوصفنا متكلمين بالمعنى الذي رمزنا إليه ب(عا)، ويتمّ ذلك بصورة مستقلة عن التقرير الذي يعقب هذا التمني ويتعلق به.

وخلاف ذلك ما نجده في الصيغة الثانية للتمني، فإن الذي يقوم بفعل التمني هو (كا)، ويتحقق ذلك عبر الكلام الذي يتم ذاته الذي يفترض أنه وارد في هذا الكلام وهو التمني طبعا، إذ يفصح الكلام عن معنى التمني لأنه ذاته تمن، ويقال الأمر نفسه عن بعض الصيغ التعبيرية التي ترد في الكلام تجسيدا لبعض الأحوال من قبيل (أخخخ)في تعبيرها عن الحسرة، و(أووف)في تعبيرها عن التأفف، (وا) في تعبيرها عن الندبة.

إن الأمر هنا يتعلق بالمسافة الفاصلة بين الذات والخطاب، فبقدر ما تتماهى الذات مع الخطاب نقترب من الحلول في (كا)، وبقدر ما تنشأ علاقة يمكن وصفها -بقدر من التسامح- بال(موضوعية) مع الخطاب نقترب من الحلول في (عا)، ويسعفنا هذا التمييز بين (كا) و(عا) في وصف الفرق بين الاستعجاب والتعجب[٢٩].

إنّ التعدد في المتكلمين بحسب ديكرو هو مجرد مظهر أول من مظاهر الإصواتية، وهناك مظهر آخر للاصواتية هو الذي يمكن الحديث عنه انطلاقا من مفهوم وضعه ديكرو لهذا الغرض وهو مفهوم التلفظ، فما المقصود بالمتلفظ او المتلفظين؟

سعى ديكرو جاهدا للتفريق بين المتكلم والمتلفظ، إذ إنّ المتلفظين عند ديكرو هم أولئك الأشخاص الذين يفترض أنهم يعبرون عن ذواتهم داخل الفاعلية التلفظية دون أن يكون ذلك من خلال الكلام الصريح والمباشر ف(كلامهم)هو مما يوحي به التلفظ، يتعلق الأمر هنا بما ينبغي ملاحظته من أنه عادة ما يرد في التلفظ الذي ينسب لمتكلم مخصوص ما يعبر عن وجهات نظر متلفظين أخرين ومواقفهم ووضعهم دون أن يكون لهم قول بالمعنى الملموس للكلمة. إنّ هؤلاء المتلفظين ينظر إليهم ضمن هذا التصور كأصوات لا تسند للمتكلم (بمعنى أنه لا يتحمل مسؤوليتها) ولكنها تتفاعل داخل نشاطه التلفظي، بعبارة أخرى، إنها مواقف ووجهات نظر لأشخاص آخرين غير المتكلم (المتلفظون) وهو الصدى الحقيقي للصوت الناطق يتم تصريفها داخل الفاعلية التلفظية للمتكلم، بحيث لا يأخذ هؤلاء المتلفظون وظيفة التكلم مباشرة. ولننظر في المثال الاتي:

–إنّ زيداً الذي لا يعمل إلاّ صالحا سرق مالي.

إذ نجد في هذا الملفوظ عرضا لرأي أو بعبارة ديكرو (التي ستصبح مفهوما رئيسا عند الإصواتيين الإسكندنافيين) **وجهة نظر** لا يصح نسبتها إلى المتكلم رغم ورودها في كلامه، فالكلام الذي يعقب اسم الموصول (الذي) في هذا الملفوظ، أي المضمون الوارد في صلة الموصول (زيد لا يعمل إلا صالحا)هو صوت آخر غير صوت المتكلم الأصلي، لأنه لا يعبر عن رأيه وموقفه الفعلي(الذي يأتي في المقطع الموالي من الملفوظ) بل يعرض رأيا مغايرا، لكن عرض هذا الرأي لا يحصل عبر كلام مستقل يسمح لنا بأن نعد صاحب هذا الرأي متكلما، ومن ثم ينطبق عليه ما سبق قوله في هذا المفهوم، فتعبيره عن وجهة نظره جاء منصهرا في الفاعلية التلفظية للمتكلم الاصلي، أو بعبارة أدق: إنّ المتكلم هو الذي سمح لهذا الرأي أن يبرز ووظّف ذلك لأغراض تواصلية معينة، وأطلق عليها اسم المتلفظين. فالمتلفظ استجلب الشيء وضده وان كان صوتا ثانويا الا أنه كان مقنعا في الغاية التي ينشدها.

ولننظر في الآية القرآنية الكريمة الآتية (ذق إنك انت العزيز الكريم)الدخان ٤٩ اذ تنغرس فاعلية التعدد الصوتي بصورة كبيرة في متن النص القرآني من خلال الشخوص التي تؤدي أدوارها، ولنذكّر بأن سياق الآية هو حديث الله تعالى إلى المعذَّبين في النار، فحين يخاطبهم بقوله (ذق انك انت العزيز الكريم) فهو ينقل وجهة نظر هؤلاء المعذبين (وتحديدا في قوله تعالى (انك انت العزيز الكريم) الذين كانوا يدَّعون أنهم من المعززين المكرمين في الدنيا، ولكن من غير أن يكون ذلك في صورة كلام صريح ومباشر. إنّ القارئ لهذه الآية يعلم أنه من غير المقبول عقلا أن يصف الله تعالى هؤلاء الذين استحقوا عذاب جهنم بأنهم أعزاء مكرمون، فوجهة النظر هذه ينبغي إسنادها إلى متلفظ آخر حاضر بصوته في هذا الملفوظ وفق تدبير من المتكلم (الله تعالى)الذي يتيح له الفرصة للحضور بهذا الرأي ولكن مصحوبا بنوع من الاستهزاء الذي يُشعر به السياق[٣٠]، ومفهوما تعدد الاصوات وإلقاء القول "مترابطان منذ أعمال أوزالدو ديكرو في بداية الثمانينات، غير أنّ مفهوم إلقاء القول يتجاوز من بعيد إشكالية التداولية المدمجة التي تقّدم بشأنه تعريفا أضيق بكثير من التعريف اللساني التقليدي، ففي الأصل يدلّ مفهوم إلقاء القول على العبارات التي يتوقف معناها على جزء منه على الأقل، على المقام الذي تستعمل فيه ويغير بتغيره، وهي بلفظ آخر العبارات الراجعة إلى الإحالة الإشارية. يجري التمييز بين الإشاريات وهي التي يتوقف تأويلها على مقام القول، والعوائد وهي التي يتم تأويلها على المحيط اللغوي، لنتدبر المثالين الآتيين:

١–قد جئت هنا هذا الصباح.

٢–قد حلّ ابراهيم بين طلاب الجغرافيا.إنّه طالب زنجي، لكنّه يجيد التكلم بالعربية.

إنّ (أنا) و(هنا)و (هذا الصباح) في (١) إشاريات، أي إنها تؤول تأويلا مختلفا باختلاف الشخص المتلفظ بالجملة والمكان الذي يجري بها والزمان الذي يحصل فيه ذلك، وفي المثال(٢) يتعين من أجل تأويل ضمير الغائب الذي هو عائد نصي، أن يُضبط مفسره وهو في السياق (ابراهيم) فيدلّ ضمير الغائب المفرد على الطالب الزنجي الذي حلّ بين طلبة الجغرافيا. تكمن خصوصية أعمال ديكرو حول القاء القول في إلحاحه على مظهر تعدد الأصوات في الخطاب، أي على تعدد وجهات النظر المعرب عنها في قول واحد ،وقد سبقه في هذا المنحى باختين[٣١].

يُعدّ النفي أهم واسمات التعدد الصوتي، لا على مستوى الملفوظ فحسب، بل على مستوى النص أيضا. لذلك لا تخلو دراسة تداولية تُعنى بتحليل تعدد الأصوات من إثارة موضوع النفي وإشكالاته، والنفي الذي يعنينا في هذا البحث هو ما يعرف بالنفي الجدلي الذي يندرج ضمن استراتيجيات الحجاج، فيؤدي فيها دور الاعتراض مقترنا بظاهرة تعدد الأصوات الخطابية. يجد مفهوم النفي الإصواتي أساسا له في ثنائية ش.بالي: الموضوع – التعليق من جهة، وفي نظرية أفعال اللغة لأوستين وسيرل. فحسب modus – dictum بالي يمكن تحليل الملفوظ انطلاقا من فحص عنصرين مكونين له: التعليق، أو الموقف الذي يتخذه المتكلم من كلامه) modus (الموضوع) والنفي ينظر اليه عادة باعتباره موجها " إبستيميا " للدحض، أي إنّ النفي يكون طارئا على الإثبات، أو تابعا له...فمن هذه الناحية لا يختلف النفي الجدلي عن الاستفهام في أداء الوظيفة الثانية(اللاحقة) للعملية الفكرية، مقابل الوظيفة الأولى التي يؤديها الإثبات، لذلك يبدو التلفظ حين يقترن بالنفي كأنه اعتراض على إثبات(سبق إيراده فعلا من طرف متلفظ حقيقي أو مفترض.(فيرى أن معنى الملفوظ (أي ملفوظ) هو إنجاز المتكلم (Searle) أما سيرل لعمل في القول، ففي الجملة المنفية –بحسب هذا الرأي – يمثل النفي قوة متضمنة في القول مسلطة على المحتوى. في بناء تحليله للنفي وانطلاقا من هذه الملاحظات بدأ ديكرو الإصواتي، ضمن نظريته المعروفة بالتداولية المندمجة، والجديد في مقاربته هو موضعته لتفسير النفي على مستوى التلفظ الذي يكون موسوما بالطبع لغويا في البنية اللغوية للملفوظ، وجاء بعد ديكرو وسيرل، موشلر الذي نحا نحوا مخالفا في تفسير ظاهرة التعدد الصوتي المحمولة في النفي، حين وضح كيف يمكننا وصف بعض الوظائف الخطابية للنفي باعتبارها قوة متضمنة في القول، في كتابه "القول الذي عالج فيه موضوع الفعل اللاقولي ونقيض القول (العمل المتضمن في القول) للدحض[٣٢].

وقد ميّز ديكرو ثلاث صور من النفي حللها في إطار تعدد الأصوات:
"أ–نفي ***ميتا لغوي***، يأتي لهدم قول وقع التلفظ به حقا، يختص هذا النفي من بين ما يختص به بأنه يسمح بأن تلغى صراحة مقتضيات القول الموجب الموافق له ويهيىء –صراحة– هاهنا أيضا، أثر مبالغة وتأثير.

لنتدبر المثالين :

١–لم ينقطع زيد عن التدخين مطلقا، في الواقع هو لم يدخن في حياته قط.

٢–زيد ليس بذكي، إنّه عبقري.

ينقض(١) القول الموجب قد انقطع زيد عن التدخين والملاحظ أنه ينقض في جزئه الثاني (في الواقع هو لم يدخن في حياته قط)المعنى المقتضى كان زيد يدخن وهولا يكون ممكناً إلاّ إذا كان متكلم آخر قد تلفّظ فعلاً بالقول قد توقف زيد عن التدخين، وأما (٢) فإنه ينقض القول الموجب زيد ذكي. ولكن ما يسمح به النفي الميتا لغوي أبعد من مجرد المناقضة، هو أن نردف صراحة القول المنفي بقول آخر هو زيد عبقري، أي إن يعكس الأثر المعتاد في النفي وهو أثر مقللٌ (زيد أدنى من ذكي إنه مختل ذهني) وأن ينتج أثرا مكثّرا (زيد أكثر من ذكي إنه عبقري).

ب –نفي جدالي: يختلف عن النفي الميتا لغوي بأنّ القول الموجب الموافق له ليس من شرطه أن يُتلفظ به فعلاً.

لنتدبر المثالين (٣) و (٤):

٣–لم يتوقف زيد عن التدخين.

٤–زيد ليس بذكي.

إنّ (٣و٤) يتميزان عن (١) و(٢)على التوالي بأنهما لا يحتويان التتمة –أي في الواقع هو لم يدخن بحياته قط، إنه عبقري– ويُلاحظ انّ هاتين التتمتين ليستا ممكنتين إذا كان القول الموجب (أي زيد توقف عن التدخين وزيد ذكي على التوالي) لم يتلفظ به فعلاً، ومثلما يشير إليه ديكرو فإن المعنى المقتضى لا يبطله(٣)، ول(٤)بالتأكيد أثر تقليل من قبيل زيد أقل ذكاء، إن تحليل ديكرو تعددي الأصوات ما دام يفترض أنّ المتكلم (م)قد قدّم قائلين هما:

–القائل (ق١) الذي يتماهى معه (م) وهو الناطق بالقول (زيد لم يتوقف عن التدخين)أو زيد ليس ذكيا).

–القائل ق٢الذي يتباعد عنه (م) وهو القائل (توقف زيد عن التدخين (أو زيد ذكي).

في هذه الحالة لا ينقض المتكلم بالقول المنفي قولاً آخر قد تلفظ به حقا متكلم آخر، إنه يعرض (على الركح) قائلين ق١وق٢جاعلا ق٢الذي يتماهى معه ينفي قولا يسنده إلى ق١، إنّ آثار النفي الجدلي هي أيضا مختلفة عن آثار النفي الميتالغوي، ففي حين يسمح النفي الميتا لغوي بنقض مقتضيات القول الموجب ويكون له أثر تكثيري، فإن النفي الجدلي له أثر مقلل ولا ينقض المعاني المقتضاة.

ج- نفي وصفي:

وهو حسب ديكرو مشتق إقوالي من النفي الجدلي أي إنّ المرء إذ ينشىء قولاً منفيا ينسب إلى الفاعل خاصية زائفة تبرر موقف المتكلم في النفي الجدلي المرافق له. لنستعد المثال(٤) ففي النفي الوصفي لا يعرض المتكلم قائلين، ولكنه يجعل لزيد الخاصية الزائفة التي تبرر موقف المتكلم في النفي الجدلي الموافق[٣٣]، وينبغي التنبيه على أنّ التحليل الإصواتي لا يلائم كل الملفوظات المنفية، ويؤكد هذا ما دأب الدلاليون على طرحه من تمييز بين النفي الجدلي والنفي الوصفي، ويقوم هذا التمييز على أنّ النفي الوصفي –الذي، الذي أصبح كلاسيكيا منذ ديكرو يختص بالجملة– وظيفته إثبات محتوى منفي(النفي جزء لا يتجزأ من محتوى الجملة)، في حين يختص النفي الجدلي بحالة التلفظ، فينظر إليه على أنه فعل نفي، أي رفض محتوى مثبت في وقت سابق من طرف متلفظ يختلف عن المتكلم، أو عن الجهة المتلفظة التي صدر عنها هذا الفعل اللغوي(فعل النفي)؛ بتعبير آخر، يتميز النفي الجدلي باعتباره استراتيجية حجاجية جوهرها الاعتراض على ملفوظ سابق، بقيمته التداولية كونه يرتبط بتعدد الأصوات، إذ إنّه يستحضر متلفظَين: الأول المتلفظ صاحب الملفوظ المثبت السابق ،والثاني هو المتكلم(الناطق بالقول) الذي تفرض هذه العلاقة الاقتضائية أن يكون القول المنفي يرفض هذا الإثبات، ومتعدد الأصوات –بعبارة ديكرو– رغم وحدة القائل النافي وسيطرة غرضه على بقية الأقوال، وهو ما يرشح عمل النفي لغويا للتعبير عن تعارض الاعتقادات.

٢)_ المثال التالي يوضح أكثر هذه المسألة: لا أستطيع القيام بكل شيء وحدي.

وج ن ١: أستطيع القيام بكل شيء وحدي.

وج ن ٢: لا أستطيع القيام بكل شيء وحدي.

يقّدم المتكلم نفسه في صورة المسؤول عن وجهة النظر٢، أي أنه يرتبط برابط مسؤولية مع محتوى الجملة المنفية، بالنسبة لهذا المثال لا نحتاج إلى سياق بالمعنى الضيق لاختيار التأويل الإصواتي المناسب، فمعرفتنا بالعالم تحيطنا علما بأن (القيام بكل شيء) وجهة نظر لا يتكفل المتكلم (إراديا) وفي ظروف عادية، في هذا السياق، يؤخذ الملفوظ المنفي على أنّه اعتراض على وجهة نظر (حقيقية أو متخيلة)، إلا أنّه ينبغي ووجهات نظر المتخاطبين. وهذا التعدد هو ما نسميه التقاول الذي يفترض التأليف تركيبيا بين النفي والإثبات على وجه يجعل أحدهما منطوقا مقولا والآخر ضمنيا.

وفي هذا السياق ينبغي أن نلاحظ أن بنية النفي الجدلي التي تكون غالبا ثنائية، مكونة من ملفوظ منفي يتضمن رفض إثبات سابق، تكون متبوعة بتصويب، يقترن أحيانا ب (لكن) الدالة على الرفض؛ وهذه الأداة هي التي تحول النفي الجملي، الخالي من دلالة الرد إلى نفي حجاجي، يحمل دلالة الجدل والرد. أما النفي الوصفي، فهو– خلافا لما تقدم – يصف حالة الشيء، ولا يراد به معارضة وجهة نظر ثاوية في الملفوظ، وهذا مثال مأخوذ عن ديكرو يوضح ذلك:

–لا توجد غيمة واحدة في السماء.

إذا افترضنا أن هذا الملفوظ وصف لواقعة، فهولا ينطوي على أي جدل، إذ أنّ هذا المتكلم عند تلفظه بالجملة (لا توجد غيمة واحدة في السماء) لا يوضح أي رأي، بل هو بصدد وصف حالة شيء، يمكن أن نعيد التعبير عنها بجملة مثبتة هي: (السماء صافية تماما)، ولكن، يمكن –كما يؤكد ديكرو أن يصلح هذا الملفوظ لدحض وجهة نظر سبق تقديمها، ولهذا السبب يفضّل أن نتحدث عن وظيفة وصفية أو جدلية للنفي، لا على نفي وصفي وآخر جدلي[٣٤].

ولا ينظر إلى النفي بوصفه الموضع الأكثر إبرازاً لتعدد الاصوات، إذ ضُمّت إليه السخرية وما يرتبط بها من مفارقة عامة أو خاصة، فالبلاغة التقليدية تعرف السخرية بوصفها شكلاً من أشكال المفارقة ....تعيد اللسانيات انطلاقا من أعمال سبيربر و ويلسون وبراندونيه تعريف السخرية داخل إشكالية تعدد الأصوات ،ويوضح ديكرو أنّه في السخرية ،يقدّم المتكلم (م) تلفظه كوجهة نظر لمتلفظ (ظ) مختلف عنه، وهذا يعني أنّ ملفوظ السخرية يسمع صوتا آخر غير صوت المتكلم ،صوتا يقدمه المتكلم بعدّه غير منطقي، أو غير متسق أو سخيف، ومن ثمّ فهو منحّى. وبهذا المعنى، فإن عبارة مثل (إنها النظافة!)أمام فاتورة خاطئة، مثلا، أو (يا له من نجاح باهر) أمام إخفاق بيّن، تقدم بوصفها مقولات متداخلة وغير متسقة مقارنة بحقيقة الوضع تندرج السخرية كليا في اللسانيات التلفظية بناء على أن العلامات التي تميزها تكون ضمنية وسياقية، فقصد المتكلم الساخر يفرض على المتلقي استراتيجية لفك الشفرة قد تخفق أحيانا ،وهذه العلامات يمكن أن تسجل في المادة اللغوية (كلمات توكيدية، تقابلات)أو أن تعتمد على نسق ميمي –حركي (إيماء، نبر)[٣٥]، يبقى مع ذلك إشكالية أخيرة يثيرها ديكرو نفسه في أثناء تحليله الأقوال الساخرة المنفية وهي أشكالية التلاؤم والتوافق بين مختلف التحليلات المتعددة الأصوات المنجزة في الخطابات يمكن أن تعتبر مضاعفة الكيانات النظرية معضلة كبرى، فتحليل السخرية الذاتية يفرض من أجل إلاّ يُنقض تحليل السخرية المانع لمماهاة المتكلم مع قائل ما، تشقيق المتكلم الى كائنين نظريتين مختلفتين هما المتكلم بصفته متكلما والمتكلم/ بصفته كائنا من العالم، فيفضي تحليل الأقوال الساخرة المنفية إلى فرضية القائلين (المرتبين) في

مستويات مختلفة، ويمكن للمرء أن يتساءل عن عدد الكائنات النظرية التي يتطلبها عدد أكبر من الظواهر اللغوية، وأخيراً فإنّ هذه المضاعفة للكائنات النظرية التي تثير إشكالا بالنسبة إلى تحليل الأعمال اللغوية، وهكذا فإنّ نظرية ديكرو رغم فائدتها الثابتة لا تحلّ كلّ قضايا القول وهي تترك في الظل على وجه الخصوص وبطريقة لا تفاجيء إلاّ قليلاً المظهر الإحالي من الظواهر المتصلة بالقول، وأخطر من ذلك أنها تتجاهل وتغض الطرف بنفس الأمر، أثر علامات القول ولاسيما علامات الشخص الاول في التعبير باللغة عن الذاتية[٣٦]، وكما يرتبط مفهوم تعدد الأَصوات بالبنية التركيبية او التقعيد النحوي للجملة، من خلال الصيغ الصرفية المختلفة التي تحدثنا عنها، فإنه يرتبط أيضا بالبنية الموسوعية، أو بما يسميه (عالم المعتقدات) أو(صور العالم)، فالمضمون المعرفي والفكر الصوتي لمقطع من الخطاب قد يؤشر على وجود أكثر من صوت، خاصة في بعض المواقف الخطابية التي تستدعي الاستشهاد، أو الاقتباس، أو التضمين، وفي أنماط من الخطابات يفترض أن يتكفل المتكلم بالأقوال وليس الخطابات، مثل الخطاب الساخر، بالرأي المدافَع عنه في الملفوظ، فهذا الرأي قد يسند إلى شخص ما، يكون هو المتلفظ المستحضر خصيصا لهذا الغرض في التلفظ الساخر[٣٧].

تقرب العناية بالحكاية وجهة نظر ديكرو من وجهة نظر اللسانيات التقليدية في إلقاء القول أي لا يباعد كثيرا عما طرح في هذا المضمون، والواقع أنّ إلقاء القول يعود بالنسبة إلى اللسانيات التقليدية إلى مجمل حقل الإشارية أي إلى علامات الشخص الأول على وجه الخصوص، فالرأي في اللسانيات التقليدية التي تدافع عن مسلمة وحدة الذات المتكلمة والتي هيمنت لمدة ليست بالقصيرة، هو أنّ ضمير الشخص الأول يدل على الذات المتكلمة، وهذا يصطدم لا محالة بالمثال المضاد القريب، وهو الذي يمثله الخطاب المحكي في الاسلوب المباشر. يجري التفريق بين ثلاثة أنواع من الخطاب المحكي:

١-أحمد: قالت عذراء: سآتي غدا.

٢-أحمد: قالت عذراء إنها قد تأتي غدا.

٣-أحمد: عذراء قد تأتي غدا، تقول (هي).

ف(١)خطاب محكي في أسلوب مباشر، و(٢) خطاب محكي في أسلوب غير مباشر، و(٣)خطاب محكي في أسلوب غير مباشر حر.

فإذا ظهر ضمير المتكلم في الخطاب المحكي في أسلوب مباشر فهو لا يحيل على الذات المتكلمة التي أنتجت مجمل الخطاب، ففي المثال (١) لا يدلّ ضمير المتكلم الذي يظهر في الخطاب المحكي أي في (سآتي غدا)على أحمد المتلفظ ب(١) بل على عذراء صاحبة الخطاب الذي يحكيه أحمد.

إنّ حلاً كثيرا ما يُستحضر هاهنا ليتمثل في القول بأنّ الخطاب الذي يرد بين علامتي تنصيص غير مستعمل وإنما هو ببساطة خطاب مذكور ،وبعبارة أخرى، فإنّ أحمد إذ يتلفظ ب ((سآتي غدا)لا يحيل على محال خارج لساني وإنما يكتفي بإيراد قول عذراء. لا يدلّ الشخص الأول بالنسبة إلى ديكرو المشكّك في أطروحة وحدة الذات المتكلمة على كائن ماثل في العالم هو الذات المتكلمة، بل على كائن نظري هو المتكلم المسؤول عن إلقاء القول، وهو يرفض كذلك الأطروحة القاضية بأنّ المتكلم في الخطاب المحكي يكتفي بإيراد خطاب الشخص المحكي ولكنه حينئذ يجد نفسه في مواجهة ذات الإشكال الذي يعترض أيضا التحليل الكلاسيكي، إذا كانت علامات الشخص الأول تدلّ على المتكلم فكيف تعامل إذا ظهرت في خطاب يحكيه المتكلم من غير أن يكون هو نفسه متكلماً؟ لنأخذ **المثال(١):**

-أحمد: قالت عذراء: (سآتي غدا).

ليس الإشكال هاهنا في أنّ ضمير المتكلم في (سآتي غدا) يدل على عذراء بدلاً من أحمد، ولكنّه الإشكال يكمن حقاً في أنّ الشخص الأول في قالت عذراء لا يدلّ على الكائن نفسه الذي تدلّ عليه علامة الشخص الأول في (سآتي غدا). يتمثل الحلّ الذي اقترحه ديكرو في الزعم بأنه يوجد هاهنا قول واحد حقاً، ولكن هذا القول الوحيد ينطوي على متكلمين: الأول متماه مع الذات المتكلمة بمجمل القول، بينما الثاني متماه مع الذات المتكلمة بالخطاب المحكي، فإذا طُبق هذا القول على المثال(١) رأينا متكلمين، الأول مسؤول عن الإلقاء القولي ل (١) ومتماه مع أحمد، بينما الثاني مسؤول عن الإلقاء القولي ل (سآتي غدا) متماه مع عذراء .

يقترح ديكرو أن يجعل من هذا الحل التعريف نفسه للخطاب المحكي في الأسلوب المباشر والذي يتمثل ضمن هذا المنظور في تمثيل للقول على أنّه اثنيني على مرادٍ هو أن معنى القول يجعل للإلقاء القولي متكلمين اثنين مختلفين يمكن أن يكونا متراتبين[٣٨].

نقد تعدد الأصوات

تلاقي نظرية تعدد الأصوات عددا من الصعوبات، "أولى هذه الصعوبات تتعلق بمبرر التحليل متعدد الأصوات نفسه، فالحق أن مبرره الأول ليس مناهضة وحدة الذات المتكلمة، ولكن بالأحرى تفسير البون الفاصل بين دلالة الجملة بالمفهوم التقليدي ومعنى القول ،والحال أنه يمكن للمرء أن يتساءل عما إذا كان هذا المبرر باعتبار اختيارات ديكرو النظرية حقا، فمن ناحية أولى يبدو ما أجراه ديكرو من إعادة تعريف لدلالة الجملة وهو الذي يسجّل في شأنه أن ليس له علاقة متينة بتعدد الأصوات، ووفقه ليست دلالة الجملة الجزء من معنى القول الذي يظل ثابتا قولاً بعد آخر، وإنما هي مجموعة من التعليمات التي تنصبّ على مقام إلقاء القول وتسمح بالنفاذ الى معنى القول– يبدو كافيا لتفسير هذا البون الذي يستهدف بالأساس سدّه، ومن ناحية أخرى، ينال مفهوم القول تغير مهم يخص ضبط حدوده، ففي البدء كان القول يوافق الإلقاء القولي للجملة وفي المنتهى صار يوافق جزء خطاب هو موضوع اختيار – مستغن نسبياً– هذا الجزء يمكن الاّ يطابق الجملة، ولكن المرء لا يرى جيدا حينئذ، فيمَ بقاء بون بين الجملة والقول ليتم سدّه؟ ولنفرض أنّ القول يوافق عدة جمل فمن المؤكد أن معناه لا يوافق دلاله واحدة فحسب من هذه الجمل، بمعنى الدلالة التقليدي، ولكن هذا ما كان ليفاجئ أحداً"[٣٩]، من هنا ينطلق ديكرو في تقعيد تعدد الأصوات من فكرة أساسية مؤداها أنّه "عندما ينتج الملفوظ –نعني بذلك قطعة من الخطاب تعادل جملة لغوية–فإنه يضعنا أمام عدة متلفظين وهم ينجزون أفعالا كلامية، وعندئذ يمكن للمتكلم اتخاذ أحد الموقفين التاليين:

–أن يتماهى معهم (المتلفظين) فيتبنى أفعالهم الكلامية.

–أو يباينهم، فيظهرهم بمظهر أشخاص آخرين مختلفين عنه، سواء حدد هوياتهم أو لم يحددها"[٤٠]

ويشير طه عبد الرحمن إلى أنّ نظرية التعدد الصوتي عند ديكرو "مدارها على أن القول المنطوق لا تقوم به ذات واحدة، وإنما تشارك في القيام به ذوات مختلفة تأتلف فيما بينها للنطق به في مرة واحدة، ولا تقتصر هذه الذوات على ذات المتكلم الذي تولى النطق بالقول وذات المستمع الذي توجه إليه هذا القول، وإنما تتعداهما إلى ذوات أخرى تكون هي المسؤولة عن الأغراض الكلامية التي يحملها هذا القول"[٤١] ومن ثم يعكس تعدد الأصوات بوضوح البعد التواصلي للخطاب، فكل ملفوظ يحمل

بالضرورة في بنيته الدلالية التداولية مضامين لا نستطيع إسنادها إلى ذوات مغايرة لذات المتكلم، كما هي أيضا موجهة لذوات مغايرة لذات المستمع، وليست مجرد تجليات متنوعة لها، "وندرك هنا صفة أساسية في نظرية تعدد الأصوات: فهي تعالج ظواهر تتولد في اللغة بقطع النظر عن استعمالها مبدئيا وموضوعها ما تقول الملفوظات من جهة أنّها ملفوظات، وتقع بنية تعدد الأصوات فعلاً في مستوى اللغة أو الجملة، وهو السبب الذي من أجله لا تتكشف بدراسة تأويلات الملفوظ أو استعمالاتها الممكنة ولكن فقط بفحص النصوص (المصاحبة) التي من شأنها أن تندمج فيها، وبالمقابل توفر بنية تعدد الأصوات تعليمات تتصل بتأويل ملفوظ الجملة، أو بصفةٍ أدقّ بتأويلات الملفوظ الممكنة وبهذا المعنى تكون نظرية تعدد الأصوات نظرية خطابية بنيوية وإرشادية... وليس من قبيل الصدفة بصفة عامة، أن تتسع نظرية تعدد الأصوات اللسانية في فرنسا، حيث نعرف منذ ش.بالي مروراً ب إ.بنفنست إلى يومنا، سنة قوية تعمل في سبيل لسانيات تلفظية"[٤٢]، بالنظر إلى ظاهرة التعدد الصوتي كظاهرة لسانية يمكن دراستها وفحصها على مستوى البنية اللغوية للملفوظات، من خلال مكونات لغوية متعددة ومتنوعة تنطوي دلاليا على تعليمات من النظريات التداولية تحيل إلى عملية التلفظ، وتدلّ على آثار الأصوات المتعددة التي يحملها الملفوظ، والتي تسند إليها نحصر التحليل الإصواتي اللساني في مستوى الجملة، ويمثّله في الدراسات ضمن اللسانية التداولية نموذج التحليل الذي يقترحه أ.ديكرو نظريته المعروفة بالنظرية التداولية المندمجة، التي تمتاز عن غيرها أقوال متباينة وأحيانا متضادة، (وتتوزع مسؤوليات كفالتها تلفظياً على عدة متلفظين. ويقوم النموذج التحليلي الذي يقترحه أ. ديكرو على التمييز بين المتكلم(الناطق بالملفوظ أو منتجه) والمتلفظين، ومادام كل ملفوظ ينطوي على عدة أقوال(وجهات نظر)، يسند كل قول إلى متلفظ، ثم ينظر إلى موقع المتكلم من هؤلاء المتلفظين عبر فحص روابط المسؤولية الثلاثة(التماهي، الدحض، التقبل)، وتتحدد هذه المسؤولية بحسب الواسم الإصواتي، والسياق التلفظي الذي يرد فيها الملفوظ، فبعض الواسمات تستنفر الأصوات وتسِند إليها أقوالا صريحة في الملفوظ، مثل روابط السببية والتعليل: بما أن ومادام و لمّا كان، وبعضها يستنفر أصواتا تسند إليها أقوال تكون مضمرة في بنية الملفوظ، نستنتجها بواسطة الافتراضات المسبقة والتضمينات، مثل النفي والاستفهام[٤٣]، ويفترض مفهوم تعدد الأصوات أن يكون

الخطاب المتصف بهذه الصفة مبديا صورة وكيانا يفصحان عن صورة أخرى وكيان آخر يسكنانهما وأن يكون داخل الصوت أصوات وأن يبدو كل شيء على هيئة تستحث المفارقة وتدعو إلى التعدد وتعبّر عن تجاور الخطابات والسجلات والنصوص وتراكبها واندماجها داخل جسم أدبي واحد، تلقفت النظريات اللسانية مفهوم تعدد الأصوات ووظفته في مجال دراسة الخطاب باعتبار عناصره الاساسية نعني (الوضعية التلفظية) و(الملفوظ) ولاسيما باعتبار دور المتكلم من حيث هو مستويات: مستوى المتكلم أي المنشئ الحقيقي للخطاب ومستوى المتكلم الاختباري. إن المهاد النظري الأول للتصور اللساني للخطاب الذي تمّ من خلاله تجاوز الثنائية الأصلية (اللغة والكلام) هو ذات السياق الذي أنتج مفهوم الخطاب وأجناس الخطاب اعتمادا على مفهوم الأجناس اليومية وأنتج مفهوم تعدد الأصوات وأجراه داخل الخطاب مكونا أساسيا بانياً له وهي جميعا مسالك أدبية تأسست في ضوء تفكيك الخطاب الادبي(٤٤). إنّ المتلفظ دائم الوجود في الفعل اللغوي سواء اتضح بصفة صريحة في مثل (أقول لك: إنني لست موافقا على ما تفعله)أو في (أطلب منك الرحيل)أو (أخرج) أو يكون مضمرا في قول (يقول لك إنك مخطئ فيما تفعله) إذ يقّدم الفعل الكلامي للمتكلم المتلفظ (سلطة تقديم الأمر) في الوقت الذي يقدم للمخَاطب المستقبل (مجهول)، وهذا الأمر شديد الارتباط بأطراف التواصل، فحين نقول تعدد أصوات فهذا لا يعني التوقف عند حدود صارمة في ضبط عمليات التشارك بين الأطراف ، بل يخضع الأمر إلى طبيعة متبنيات اللساني التي تتمايز من رؤية إلى أخرى، ومن ضوابط التمييز المتصلة بأطراف التواصل يمكن تسجيل الآتي:

– التمييز الاول: التقابل بين المتكلم/المخاطَب، فالمتكلم هو من يرسل الملفوظ، وينجز الكلام المرسل، والمخاطب هو الشخص الذي نتوجه اليه بالتلفظ، أي الذات التي يُنقل إليها الكلام.

– التمييز الثاني: ويهدف إلى ضبط العلاقة التشاركية بين الزوج المتلفظ المتحدث / المتلفظ له (المتحدث له) فيكون المتلفظ هو مصدر الأفعال الكلامية ،الجهة التي تضمن محتوى الملفوظ، وتؤكد مطابقته للحقيقة، ويكون المتلفظ له الشخص المعني بالأفعال الكلامية، أي من ينتظرها ويحتاجها على هذا النحو، يمكننا مثلاً أن نستخلص من الخطاب حكماً مثبتاً لا نعتمده، ولا نوافق عليه، فننسبه إلى متلفظ آخر غير المتكلم، ونسند مسؤوليته إليه. وهكذا، فإذا أسند الفعل الكلامي أسند التلفظ إلى

شخص غير المتكلم (م)، فإنّ المخاطب متلقي هذا الفعل الكلامي يكون شخصا آخر غير المتلفظ له، باعتبار العلاقة التشاركية مع المتكلم. يفضي التمييز في المستويين السابقين إلى تمييز في مستوى ثالث، بين الزوجين(متكلم(ناطق)/ متلفظ (متحدث)، ومخاطَب(متكلم له) /متلفظ له (معني بالتلفظ)[٤٥]. يتضح لنا مما تقدم أن نظرية تعدد الأصوات ترتبط "بصعيد الملفوظ، فأن يتضمن الملفوظ آثار أطراف تلفظية متعددة فأمر معروف معرفة جيدة وذلك بكيفيات متعددة، فيمكن التفكير في الضمائر والنعوت الذاتية والجهات ..الخ وحضور المساهمين في الخطاب هذا ظاهرة مُندمجة بعمق في اللغة الطبيعية، وفعلاً فهذه تحيل دائماً على استعمالها الخاص بها: فهي ذاتية الاحالة، ونحن إن توسعنا في التحليل، مهما كان ذلك التوسع قليلا، لرأينا أنّ وجهات نظر أخرى ،عدا وجهتي الباث والمتقبل، يمكن أن يحملها اللفظ"[٤٦]. ويرى بعض الباحثين –مع إقراره بالأثر الكبير لتعدد الأصوات كما قدمها ديكرو في علم الدلالات الفرنسي، ومع ذلك لم يبنِ – يقصد ديكرو– هو ذاته أبداً نظرية حقيقية في تعدد الأصوات، ومصطلحه يتغير من عمل إلى آخر تغيراً طفيفا، وبالاستناد إلى أعماله المختلفة وعلى الأعمال التي قام بها المختصون في تعدد الأصوات في البلدان الاسكندنافية، نستطيع مع ذلك تقديم النقاط الأساسية لتعدد الأصوات اللساني، والنفي التركيبي هو المثال الممتاز الذي طبقه ديكرو لتجسيم تعدد الأصوات[٤٧]. ويرى مانغونغو أنّ إشكالية تعدد الأصوات تدحض وحدة الذات الناطقة، وتدرج في صلب إشكالية أوسع هي إشكالية اللاتجانس الخطابي، إذ نصادف مصطلح تعدد الأصوات في سياقات كثيرة وفي معان تتفاوت في الأغلب الاعم حدسية وانطباعية، وهذا يُفسر –لا شك – بمرونة المفهوم القابل للفهم حدسا، وتعدد الأصوات يبدو داخلا في أصعدة مختلفة من التحليل، وإذ تشير إليه وسائل لغوية مختلفة (معجمية وتركيبية.. الخ) فإنه يتجلى في تأويل الخطاب، ونتحدث عن واسمات تعدد الأصوات في مستوى الملفوظات حديثنا عنها في مستوى النصوص بل في مستوى أجناس متعددة الأصوات. إذن هل يبقى المفهوم نفس المفهوم؟ من الواضح أن المعاني المختلفة تتباعد في نقاط أساسية، فتعدد الأصوات اللساني يقع على صعيد اللسان ويبقى هكذا مفهوما خالص التجريد، وتعددُ أصواتِ في تحليل الخطاب ظاهرة كلامية وهي بهذا المعنى ملموسة[٤٨].

ويرى بعض الباحثين أنّ نظرية ديكرو في تعدد الأصوات تُضعف بقدر كبير قدرة البنية الجهية المنطقية على وصف دلالات الأقوال، فمفهوم الجهة نفسه يقتضي حسب ديكرو أن "الفصل –على الاقل – النظري بين الموضوعي والذاتي ممكن، وهو يوجب وجود قسم من دلالة القول قابل للفصل يمثل وصفا للواقع خالصا"(٤٩) وقد صرح ديكرو بأن هذه البنية المنطقية الثنائية لا تجري في نظريته في تعدد الأصوات، فالآراء التي يعبر عنها القول لا ينبغي عنده أن يحللها اللساني إلى البنية الثنائية، لأن تلك البنية تدل على رأي في محتوى قضوي، ولكن ديكرو رأى أن كلمات اللغة لا يمكن بطبيعتها أن تصف واقعاً، فهي قاصرة عن الوصف، واحالة الأقوال على الوضعيات ليست احالة وصف، اذ لا يتعدى الامر اعتناق اراء فيها.

الخاتمة:

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج هي:

١ – ان مفهوم تعدد الأصوات هو من المفاهيم البينية بين أكثر من حقل معرفي واحد.

٢ – يرتبط تعدد الأصوات بالتأويل ارتباطا وثيقا.

٣ – هناك أكثر من مقاربة لتعدد الأصوات يقف على رأسها مقاربة ديكرو، ومقاربة الاسكندنافيين.

٤ – ما قدمه الباحثون العرب من أمثال شكري المبخوت، وطه عبد الرحمن، ورشيد الراضي يمثل جهدا مهما في التعريف بهذه النظرية.

٥ – تمثل تعدد الأصوات المحاولة الأكثر شمولية في حقل البلاغة الجديدة في فض التداخل الحاصل بين المتلفظين والمتكلمين.

هوامش البحث

١- ينظر: المظاهر اللغوية للحجاج : ١٤٧، وينظر: القاموس الموسوعي للتداولية: ٣٤٨.
٢- ينظر: معجم تحليل الخطاب: ٤٣٢.
٣- المظاهر اللغوية للحجاج : ١٤٦-١٤٧.
٤- ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية : ٣٤٨.
٥- شعرية دستويفسكي : ٢٦٩.
٦- ينظر: الكتابة ورهانات الإقناع: ٤٧.
٧- ينظر: المظاهر اللغوية للحجاج: ١٤٩-١٥٠.
٨- ينظر: المصدر نفسه: ١٤٤-١٤٥-١٤٦.
٩- المصدر نفسه: ١٥٠.
١٠- معجم تحليل الخطاب: ٤٣٣.
١١- الكتابة ورهانات الإقناع: ٦٠.
١٢- ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية: ٣٤٨ وما بعدها.
١٣- المظاهر اللغوية للحجاج: ١٧٣.
١٤- ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية: ٣٤٨- ٣٤٩.
١٥- ينظر: اللغة والحجاج: ٩٥.
١٦- ينظر: المظاهر اللغوية للحجاج: ١٥١-١٥٢.
١٧- ينظر : إنشاء النفي: ٧٤-٧٥.
١٨- ينظر: المصدر نفسه: ٧٧-٧٨.
١٩- مقالات في تحليل الخطاب: ١٣٦.
٢٠- ينظر: المظاهر اللغوية للحجاج: ١٥٨.
٢١-ينظر:القاموس الموسوعي للتداولية: ٣٥٠.
٢٢-ينظر: المظاهر اللغوية للحجاج: ١٥٨- ١٥٩.
٢٣-ينظر: الكتابة ورهانات الإقناع: ٥٣- ٥٤.
٢٤-معجم تحليل الخطاب: ٤٣٣.
٢٥-ينظر: المظاهر اللغوية للحجاج: ١٦٠- ١٦١-١٦٤.
٢٦-ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية: ٣٥٠-٣٥١.
٢٧-ينظر: المظاهر اللغوية للحجاج: ١٧٢.
٢٨-ينظر: المصدر نفسه: ١٦٢-١٦٣-١٦٤.
٢٩-ينظر: المصدر نفسه: ١٦٥-١٦٦.
٣٠-ينظر المصدر نفسه: ١٦٩-١٧٠.
٣١- القاموس الموسوعي للتداولية: ٣٤٧.

٣٢- ينظر : القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان : ٧٠٤. ، إنشاء النفي: ٥٦ و مابعدها.
٣٣- القاموس الموسوعي للتداولية: ٣٥٢-٣٥٣.
٣٤- ينظر: الكتابة ورهانات الإقناع: ١٣٥- ١٣٦ ، توجيه النفي: ١٤.
٣٥- ينظر : القاموس الموسوعي للتداولية: ٣٥٣.
٣٦- ينظر: المصدر نفسه: ٣٥٧-٣٥٨.
٣٧- ينظر: الكتابة ورهانات الإقناع: ٥٠-٥١.
٣٨- القاموس الموسوعي للتداولية: ٣٥٥-٣٥٦.
٣٩- المصدر نفسه: ٣٥٧.
٤٠- الكتابة ورهانات الإقناع: ٤٧- ٤٨.
٤١- اللسان والميزان: ٢٨.
٤٢- معجم تحليل الخطاب: ٤٣٥.
٤٣-ينظر:المصدر نفسه ٢١٥-٢٢٨.
٤٤- ينظر :مقالات في تحليل الخطاب: ١٢١- ١٣٦.
٤٥- ينظر: الكتابة ورهانات الإقناع: ٤٩- ٥٠.
٤٦- معجم تحليل الخطاب: ٤٣٣.
٤٧- ينظر: المصدر نفسه ٤٣٣-٤٣٤.
٤٨_ ينظر: المصدر نفسه ٤٣٦.
٤٨- الجهات في المنطق واللسانيات: ٦٨.

المصادر والمراجع

--إنشاء النفي وشروطه النحوية والدلالية ،شكري المبخوت ،مركز النشر الجامعي ،تونس،٢٠٠٦
- توجيه النفي في تعامله مع الجهات والأسوار والروابط، شكري المبخوت ، ط ١ ،دار الكتاب الجديد المتحدة ،بيروت ٢٠٠٩
-الجهات في المنطق واللسانيات ،عباس العامري ،منشورات منوبة ،تونس،٢٠١٧
-شعرية دوستويفسكي ،م باختين، ترجمة جميل نصيف التكريتي، دار توبقال للنشر ، المغرب ١٩٨٦
-القاموس الموسوعي للتداولية ،جاك موشلر- آن ريبول، ترجمة: مجموعة من الاساتذة والباحثين من الجامعات التونسية ،بإشراف د عزالدين المجذوب، مراجعة، خالد ميلاد ،دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة،تونس،٢٠١٠م
-القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان ،ديكرو وستشايفر، ترجمة منذر عياشي، المركز الثقافي العربي ،المغرب ٢٠٠٧
-الكتابة ورهانات الإقناع ،مقاربة تداولية لرسائل الجاحظ ،بشير دردار ،الجزائر ،٢٠١٣
-معجم تحليل الخطاب ،باتريك شارودو ،دومينيك منغنو، ترجمه عن الفرنسية :عبد القادر المهيري و حمادي صمود، مراجعة صلاح الدين الشريف، دار سيناترا ،تونس،٢٠٠٨

-المظاهر اللغوية للحجاج ،مدخل إلى الحجاجيات اللسانية ،رشيد الراضي ،مؤمنون بلا حدود، المركز الثقافي العربي ،المغرب ٢٠١٤
-مقالات في تحليل الخطاب ،مجموعة باحثين ،تقديم حمادي صمود، جامعة منوبة ،تونس ،٢٠٠٨
-اللسان والميزان أو التكوثر العقلي ،د طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي ،المغرب ،٢٠٠٨
-اللغة والحجاج ،ابو بكر العزاوي، مؤسسة الرحاب ،بيروت ٢٠٠٩